زيباري يؤكد أهمية عودة وكالات وبرامج الأمم المتحدة للعمل في العراق

بغداد/ وكالات

استقبل السيد هوشيار زيباري وزير الخارجية السيد ستيفان دي ميستورا الممثل الخاص للأمين العام للأمم المتحدة في العراق بمناسبة تسلم مهام عمله خلفاً لأشرف قاضي، حيث رحب وزير الخارجية بالسيد دي ميستورا متمنياً له النجاح في مهمته.

وأستعرض الجانبان المرحلة القادمة لعمل الأمم المتحدة وفق القرار ١٧٧٠ وبما تقتضيه مصلحة العراق وموافقة الحكومة في توسيع وتفعيل دور بعثة الأمم المتحدة، على صعيد المسارين الأنساني والسياسي داخلياً وأقليمياً.

وأكد الوزير على أهمية عودة الوكالات المتخصصة والصناديق والبرامج التابعة للأمم المتحدة للعمل في العراق والأستقرار فيه للمساهمة في التنسيق لأيصال المساعدات الأنسانية، وكذلك لمعالجة الوضع الأستثنائي الذي يعاصره العراق.

وبين زيباري أهمية الدور الذي يمكن أن تقوم به الأمم المتحدة في دعم المصالحة الوطنية والآلية الجديدة للأنتخابات، وأستعداد الحكومة العراقية للتعاون والتنسيق في هذه المجالات.

وبحث الجانبان نتائج مؤتمر أسطنبول وتفعيل آلية المتابعة بشكل مشترك.

كما أبدى الوزير أستعداد الحكومة ووزارة الخارجية تحديداً بتقديم جميع التسهيلات والمساعدة اللازمة للبعثة في أنجاز مهمتها في العراق.

هذا وقد أتفق الجانبان على ضرورة أجراء لقاءات دورية ومستمرة لأستعراض مراحل العمل في أنجاز مهمة البعثة في العراق.

كما أستقبل وزير الخارجية في مقر الوزارة امس السيد ماوريز ميلاني السفير الأيطالي في بغداد، وجرى خلال اللقاء بحث عدد من القضايا ذات الأهتمام المشترك.

وأكد الوزير حرص العراق على تعزيز وتعميق آفاق التعاون مع أيطاليا ودول الأتحاد الأوربي، مبدياً شكر وامتنان الحكومة العراقية لمساهمات الأتحاد الأوربي في دعم أمن واستقرار العراق الجديد.

واستعرض الوزير خلال اللقاء عموم التطورات الأيجابية التي يعيشها العراق على شتى الصعد الأمنية والسياسية والخدماتية، إضافة الى واقع العلاقات مع دول جوار العراق على خلفية إجتماع أسطنبول الذي عقد مؤخراً والذي أسهم في تهدئة التوتر بين العراق وتركيا بسبب أزمة حزب العمال الكردستاني، الى جانب خلق واقع أقليمي أكثر أيجابية.

كما تحدث زيباري عن دور الأمم المتحدة بموجب ولايتها وفقاً للقرار ١٧٧٠، وعلاقات العراق مع دول الجوار. وأوضح وزير الخارجية أن العراق من هذا المنطلق يحرص على أدامة الحوار الثلاثي العراقي —الأمريكي —الأيراني، الذي قد يشهد جولة جديدة في الأسبوع الأخير من الشهر الجاري. وشدد الوزير على أن هذه التطورات تفرض على الحكومة العراقية تسريع خطواتهاعلى صعيد المصالحة الوطنية وإنجاز التشريعات الوطنية المطلوبة. بناءً على الأنجازات الأمنية والخدماتية التي تحققت مؤخراً.

غيتس يلمح الى خفض القوات

ديمقراطيون يصفون بوش بالمتنمر

واشنطن/ وكالات

شبه الديمقراطيون الذين يهيمنون على الكونغرس الرئيس جورج بوش امس الاول الخميس بأنه متنمر في سياسته الخاصة بحرب العراق وتعهدوا ألا ينفقوا المزيد على العمليات القتالية اذا لم يكن هناك موعد نهائي لإعادة القوات الأمريكية الى الوطن.

وقال السناتور هاري ريد زعيم الديمقراطيين في مجلس الشيوخ للصحفيين "ليس له الحق قطعا في ان نعطيه هذه الأموال بشيك على بياض."

واضاف قوله "الامريكيون يحتاجون الى شخص يقاتل عنهم في مواجهة هذا المتنمر في البيت الابيض."

جاءت تعبيرات ريد الصارمة قرب نهاية عام فشل فيه الديمقراطيون مرارا على الرغم مما يحوزون من أغلبية ضئيلة في مجلسي الكونغرس في حشد الاصوات الكافية لتغيير الالتزام العسكري المفتوح لبوش بحرب العراق.

واتهم ريد وديمقراطيون آخرون بوش بانه يريد تدفقا بلا قيد لمئات المليارات من الدولارات من أجل حرب العراق في نفس الوقت الذي يكون فيه ممسكا في الانفاق على البرامج المحلية.

وقال ريد "كل دولار ينفق في العراق يأتي على حساب الشعب في امريكا." وفي وقت لاحق قال ريد انه بالنظر الى ان ميزانية وزارة الدفاع تتضمن بالفعل ٤٧٠ مليار دولار فان بوش "يجب ان يشعر بارتياح في هذا الشأن لبضعة اشهر."

الى ذلك المح وزير الدفاع الامريكي روبرت غيتس امس الى امكانية تقليص عدد القوات الامريكية المنتشرة في قواعد خارجية في حال عدم موافقة الكونغرس على الميزانية التكميلية للحرب على الارهاب للعام ٢٠٠٨.

وقال غيتس في مؤتمر صحافي عقده بمقر البنتاغون انه قد يلجأ الى وضع خطة لتقليص عدد القوات وانهاء بعض العقود الحكومية في حال لم يقم الكونغرس بتمرير الموازنة التكميلية للحرب على الارهاب للعام المقبل.

واضاف ان وزارته "ليس بمقدورها تمويل القوات الامريكية في الميدان لفترة غير محددة عبر ممارسة مناورات محاسبية لنقل المخصصات المالية من جهة الى اخرى".

واشار غيتس الى انه طلب من الكونغرس الموافقة على الموازنة التكميلية للحرب على الارهاب على نحو يوافق عليه الرئيس بوش لافتا الى تقلص الاموال الموجهة للوزارة في الفترة الراهنة مقارنة بالربيع الماضي.

ولوح بامكانية وقف العمليات المنفذة في جميع القواعد العسكرية الامريكية بحلول منتصف شباط المقبل واحتمال تعرض نحو ١٠٠ الف موظف حكومي لتبعات ذلك في حال عدم موافقة الكونغرس على تلك الموازنة.

واضاف انه عرض في اجتماع عقده امس مع اعضاء في الكونغرس بحضور وزيري الخارجية والخزانة ونائب رئيس الاركان "المكاسب الامنية المتحققة في العراق والوضع السياسي والاقتصادي هناك".

وكان مجلس النواب الامريكي قد وافق على جدول زمني لسحب القوات الامريكية من العراق متحديا الرئيس الجمهوري جورج بوش بربطه تمويلا جديدا للحرب قدره ٥٠ مليار دولار بجدول الانسحاب.

وجاءت موافقة المجلس يوم الاربعاء الماضي بأغلبية ٢١٨ صوتا مقابل ٢٠٣ أصوات معارضة وارسل المشروع المثير للجدل الى مجلس الشيوخ ليواجه معركة صعبة حيث تعهد الجمهوريون بتعطيله.

ودعت دانا بيرينو المتحدثة باسم البيت الابيض الكونغرس الى ارسال مشروع قرار "نظيف" للتمويل الطارئ غير مصحوب بأي تواريخ للانسحاب.

وقالت بعد التصويت "اذا قدمت للرئيس هذه النسخة من مشروع القانون فسوف يرفضها مستخدما حق النقض (الفيتو)."

ومشروع القرار الذي مرره مجلس النواب بتأييد من أربعة اعضاء جمهوريين هو مماثل لخطة استخدم بوش الفيتو ضدها في ايار كانت ستبدأ على الفور سحب القوات القتالية من العراق والتي تقاتل هناك منذ آذار عام ٢٠٠٣.

وتقول الخطة انه بحلول ١٥ كانون الاول عام ٢٠٠٨ تخرج كل القوات الامريكية القتالية من العراق. لكن لخيبة أمل الليبراليين الديمقراطيين الذين يريدون انسحابا أسرع لن يكون هذا التاريخ ملزما. وقال ستيني هوير زعيم الاغلبية الديمقراطية في مجلس النواب عن المشروع "سيضع نطاقا وسيقول.. سيدي الرئيس نريد ان نغير السياسات."

ويتحدى الديمقراطيون المعارضون لحرب العراق زعماءهم ويطالبون بحجب اية أموال إضافية للحرب الا اذا فرضت شروط جديدة على بوش الذي تحدث عن التزام عسكري طويل في العراق.

وفي تحذير من فيتو مرتقب قالت ادارة بوش انها تعارض تحديد أي "تواريخ تعسفية" للانسحاب. وذكرت ان مشروع القرار الديمقراطي "يتخلى بشكل غير حكيم عن قضية الحرية والاستقرار في الشرق الاوسط."

والتمويل الاضافي وقدره ٥٠ مليار دولار الوارد في مشروع القرار هو لاربعة أشهر فقط ويقل كثيرا عن المبلغ الذي طلبه الرئيس الامريكي وهو ١٩٦ مليار دولار.

ويأمل الديمقراطيون ان تستخدم هذه الاموال لاحداث تغيير في المهمة الامريكية في العراق من مهمة قتالية الى حماية المنشآت الامريكية هناك وتدريب العراقيين والقيام بعمليات مناهضة للارهاب.

كما يحظر مشروع القرار على المسؤولين الامريكيين اللجوء الى التعذيب في الاستجوابات. ويقول بوش ان التعذيب محظور بالفعل لكنه يرفض الكشف عن اساليب الاستجواب. وترددت تقارير عن استخدام وكالة المخابرات المركزية الامريكية (سي.اي.ايه) لاسلوب الاغراق بالمحاكاة مع بعض المحتجزين.

وقالت مصادر ان نانسي بيلوسي رئيسة مجلس النواب الديمقراطية وهي من أشد منتقدي حرب العراق قالت لزملائها ان هذا التصويت سيكون اخر تصويت على تمويل الحرب هذا العام حتى لو استخدم بوش حق الفيتو ضده.ويسخر الجمهوريون من التصويت المتتالي الذي يجريه الديمقراطيون في مجلسي الشيوخ والنواب على مشروعات قرارات غير ناجحة لانهاء حرب العراق. وطرح العديد من مشروعات القرارات في الكونغرس منذ يناير كانون الثاني حين هيمن الديمقراطيون بأغلبية ضئيلة على الكونغرس بمجلسيه وهم يفتقرون للاصوات الكافية التي تمكنهم من تخطي الفيتو الذي يستخدمه الرئيس والتغلب على معارضة الجمهوريين. وقال السناتور هاري ريد زعيم الاغلبية الديمقراطية في مجلس الشيوخ انه سيحاول حشد الاصوات الكافية لتمرير مشروع القرار هذا الاسبوع وهي مهمة أصعب في مجلس الشيوخ حيث تتقلص اغلبية الديمقراطيين الى صوت واحد

زعماء عشائر يتهمون القوات الامريكية بقصف مقاتلي صحوة التاجي

بغداد / وكالات

قالت القوات الامريكية انها قتلت ٢٥ مسلحا مشتبها به في عمليات استهدفت مقاتلي القاعدة قرب بغداد لكن زعماء عشائر اتهموا القوات الامريكية يوم الخميس بقتل مقاتلين يقاتلون ضد القاعدة.

وقال زعيم جماعة عشائرية ان الطائرات الامريكية قصفت رجاله في ساعة متأخرة من ليل الثلاثاء وقتلت ٤٥ منهم بينما كانوا يحرسون نقاط تفتيش شمالي بغداد.

وشكلت القوات الامريكية تحالفات مع عشائر عربية في غرب العراق وفي المحافظات المحيطة ببغداد موفرة فرص عمل براتب لحوالي ٧٠ ألف مقاتل من مقاتلي العشائر ومسلحين سابقين في اطار استراتيجيتها لمحاربة القاعدة.

وقال الجيش الامريكي انه بدأ عملية في وقت متأخر من يوم الثلاثاء تستهدف مساعدين مشتبها بهم لزعماء كبار بتنظيم القاعدة في الطارمية القريبة من التاجي.

وقال ان القوات المدعومة بالطائرات قتلت ٢٥ مسلحا.

وقال في بيان ان "قوات التحالف رصدت عدة مسلحين في منطقة العمليات ولاحظت نية عدائية واستدعت طائرات دعم للاشتباك."

ولم يذكر البيان ان كان المسلحون اطلقوا النيران على الجنود لكن الميجر وينفيلد دانيلسون المتحدث باسم الجيش الامريكي قال ان الجنود اشتبكوا مع " قوة معادية" وانه عثر على ثلاثة مخابئ للاسلحة في المنطقة تحتوي على أسلحة مضادة للطائرات وصواريخ أرض أرض.

وقال الشيخ جاسم زعيم "مجلس صحوة" التاجي المتحالف مع القوات الامريكية ان الاسلحة تخص الجيش الاسلامي وهو جماعة مسلحة وحدت صفوفها مؤخرا مع الجيش الامريكي لمحاربة القاعدة.

وأقر الشيخ جاسم بوجود أسلحة مضادة للطائرات لكنه قال انها تخص الجيش الاسلامي الذي أبرم اتفاقا مع الامريكيين للابقاء عليها لمحاربة القاعدة.

ومضى يقول ان الهجوم الامريكي على رجاله بدأ في ساعة متأخرة ليل الثلاثاء واستمر ١٢ ساعة.

واضاف انه اذا كان الهجوم وقع على سبيل الخطأ فانه لا يريد سوى معرفة الاسباب لكنه أشار الى أنه سيقرر ما سيفعله اذا كان الهجوم متعمدا.

واستخدام الجيش الامريكي للضربات الجوية في مهاجمة جماعات للمسلحين مشتبه بها بات تحت المجهر في الاسابيع الاخيرة بعد عدد من الحوادث التي قتل فيها مدنيون.

وقتلت ١٥ امرأة وطفلا في هجمات جوية استهدفت اجتماعا لمن يشتبه في أنهم من كبار زعماء القاعدة في منطقة بحيرة الثرثار شمال غربي بغداد في تشرين الاول الماضي.

وقال الميجر جنرال جيمس سايمونز من الجيش الامريكي للصحفيين في بغداد ان أحد العلامات على تحسن الامن في العراق هو تراجع عدد الهجمات بالقنابل التي تزرع على الطرق الى النصف تقريبا في الاشهر السبعة الماضية وهو تطور عزاه الى تأكيدات من ايران بأنها ستوقف تدفق هذه القنابل على العراق.

جنرال بريطاني يقرّ بتراجع استهداف قواته

انخفاض عدد الهجمات بالعبوات الناسفة الى أدنى مستوى

بغداد/ وكالات

انخفض عدد الهجمات باستخدام العبوات الناسفة إلى أدنى مستوى له في غضون عامين، غير أن الهجمات انتقلت إلى شمال البلاد، وفقاً لما صرح به المتحدث باسم الجيش الأمريكي في العراق الخميس.

فقد قال اللواء جيمس سيمونز، نائب القائد العام للقوات متعددة الجنسيات: "لقد أجبر القتال في محافظة الأنبار والنجاح المتحقق في بغداد، هؤلاء الإرهابيين على ترك قواعدهم في هذه المناطق وانتقالهم إلى ميدان معركة جديد."

وأضاف سيمونز: "وهم يأخذون معهم الوسيلة المفضلة لقتل الناس حيثما ذهبوا في العراق."

وأوضح سيمونز أنه رغم الانتقال إلى مناطق أخرى "فهناك انخفاض (في الهجمات باستخدام العبوات الناسفة) في مختلف مناطق البلاد."

وأكد نائب القائد العام للقوات متعددة الجنسيات أن شهر تشرين الأول الماضي شهد وقوع ١٥٦٠ هجوماً بالعبوات الناسفة في مناطق مختلفة من العراق، انفجرت ٧٦٣ واحدة منها، فيما عثر على الباقي وتم إبطاله.

وقارن سيمونز مجموع هذه الحوادث بتلك التي وقعت في شهر آذار الماضي، حيث تم العثور على ٣٢٣٩ عبوة ناسفة، انفجرت ١٧٥٠ منها، فيما تم إبطال ١٤٨٩ أخرى.

يُذكر أن الإحصائيات الرسمية مؤخرا كانت قد أظهرت تراجعا في حصيلة القتلى بصورة ملحوظة بين المدنيين والعسكريين في العراق فيما انخفضت خسائر الجيش الأمريكي إلى أدنى مستوياتها منذ عام ٢٠٠٦.

الجدير بالذكر أن الجيش الأمريكي، كان أعلن في بداية هذا الأسبوع انخفاض معدل الهجمات بالقذائف الصاروخية والهاون في البلاد، إلى أدنى مستوى لها منذ شباط ٢٠٠٦.

الى ذلك قال جنرال بريطاني يوم الخميس الماضي ان الهجمات ضد القوات البريطانية في العراق تراجعت لكن الاوضاع الامنية يجب ان تتحسن قبل امكان النظر في اجراء مزيد من الخفض في حجم القوات بما يتجاوز الخطة المزمعة بخفضه الى النصف في العام القادم.

وقال الميجر جنرال جراهام بنز اكبر قائد بريطاني في جنوب العراق للصحفيين ان القاعدة الجوية التي تقع خارج مدينة البصرة حيث يوجد نحو خمسة الاف جندي بريطاني تتعرض لهجمات متفرقة بالصواريخ وقذائف المورتر.

وقال ان الهجمات ضد قوات التحالف والقوات العراقية في جنوب العراق الان عشر ما كانت عليه قبل بضعة شهور.

وبعد ان كان لبريطانيا بين سبعة الاف وثمانية الاف جندي في جنوب العراق على مدى اربعة اعوام يوجد لها حاليا خمسة الاف جندي جميعهم تقريبا في القاعدة الجوية. وستخفض هذا العدد الى ٢٥٠٠ في العام القادم مع اشتراك كثير من الجنود الباقين في تدريب العراقيين.

وردا على سؤال حول الحد الادنى لعدد الجنود اللازم لابقاء القاعدة الجوية عاملة قال بنز ان ٢٥٠٠ "قوة معقولة."

وقال "العدد الذي تحتاجه لتأمين القاعدة يتوقف على الوضع الامني واذا كنا لا نزال نتعرض للصواريخ والمورتر ولا يزال هناك تهديد فمن الصعب كيفية خفض العدد عن ٢٥٠٠."

وقال "اذا تحسن الوضع الامني وكل ما تحتاجه هو المستوى الاساسي من الامن فاعتقد انه يمكنك عندئذ القيام بتخفيضات كبيرة."

وقال بنز انه حدث "انخفاض كبير" في الهجمات على القوات البريطانية فيما يرجع جزئيا لصعوبة استهدافها الان في ضرب القاعدة الجوية. كما ان الجنود البريطانيين لم يعودوا يقومون بدوريات روتينية في مدينة البصرة.

وقال بنز انه واثق من ان القوات العراقية ستكون جاهزة لتولي مهام الامن في محافظة البصرة في منتصف كانون الاول كما هو مقرر رغم ان المستوى العام للعنف في المدينة الغنية بالنفط عاليا "بدرجة غير مقبولة."

قصة اخبارية

المقابر اكثر هدوءاً الان

النجف / وكالات

أصبحت مقبرة "وادي السلام" في مدينة النجف اسما على مسمى حيث تراجعت أعداد القتلى مع انحسار العنف.

وأصبحت المقابر في العراق مؤشرا كئيبا على العنف وتعد مقبرة وادي السلام في النجف التي تقع على بعد ١٦٠ كم واحدة من أكبر المقابر في العالم.

كما أنها كانت وحتى وقت قريب واحدة من أكثر المقابر نشاطا حيث يعمل حفارو القبور ومتعهدو الدفن ليل نهار لدفن عشرات الالاف من العراقيين ضحايا العنف.

ومع تراجع أعداد الضحايا من المدنيين العراقيين والخسائر البشرية للجيش الامريكي في الشهرين الماضيين أشار مسؤولو المقابر أيضا الى انخفاض حاد بعد أن شهد العام السابق تدفقا مرتفعا بلا هوادة لاعداد الضحايا.

وفي النجف التي تعد من أكثر الاماكن في عمليات الدفن في العراق نظرا للمكانة الخاصة التي تحظى بها المدينة تراجع النشاط بمقدار عشرة أمثال تقريبا.

وتمتد القبور التي يعلوها الرخام والمدافن المبنية بالحجارة على مرأى البصر في المقبرة الشاسعة. وتزين المقابر أعلام زاهية الالوان وسلاسل من الزهور البلاستيكية وتكنس نساء متشحات بملابس الحداد السوداء التراب وينظفن مناطق القبور.

وقال عدنان الصافي وهو متحدث باسم مقبرة وادي السلام ان المقبرة استقبلت حوالي ٩٠٠ عراقي لقوا حتفهم في أعمال العنف في تموز الماضي.

وحوالي نصف هؤلاء تقريبا اعتبروا "مجهولين" اما لان الجثث شوهت على نحو تعذر معه التعرف على هوية أصحابها أو لانه لم يسأل عنها أي أقارب بعد أسبوع في المشرحة.

وقال الصافي ان عدد الذين قتلوا في أعمال العنف تراجع الى النصف تقريبا الى ٤٧٢ قتيلا في آب الماضي والى ٣٥٦ في أيلول. وانخفض الى ١٣٠ قتيلا في تشرين الاول الماضي.

وقال فهيم جبار وهو واحد من بين ٨٠ مقاولا مختلفا يعملون في دفن الموتى في مقبرة النجف ان كل مقاول اعتاد الاعتماد على ثلاثة عمال في الايام العادية.

واضاف ان كل مقاول بدأ في توظيف ١٥ عاملا لتجهيز القبور مع تزايد العنف.

ومضى يقول "أحيانا كنا نعمل طوال الليل وحتى الصباح عندما نتلقى اتصالا من مكتب الطب الشرعي في المشرحة لابلاغنا بأنه سيتم ارسال... مجموعة من الجثث من بغداد."

وترسل الجثث الى مقبرة النجف من ارجاء العراق ومن أنحاء الشرق الاوسط. ويتخصص كل مكتب من مكاتب الدفن في التعامل مع الجثث حسب المناطق التي جاءت منها.

وكان الوضع في مقبرة الكرخ والتي تقع على المشارف الغربية لبغداد مماثلا تقريبا للوضع في مقبرة النجف وان لم يكن بالدرجة نفسها من الحدة.

وقال يونس الزوبعي المتحدث باسم مقبرة الكرخ ان المقبرة استقبلت في تموز الماضي ١٩٤ جثة وتراجع هذا الرقم بشكل متواصل على مدى الاشهر الثلاثة التالية الى ١٠٧ جثث في تشرين الاول.

وقال أبو مروان الذي يقوم بالدفن في مقبرة الكرخ "ظهرت على بعض الجثث التي استقبلناها علامات تدل على التعذيب الوحشي من انتزاع للاعين وثقوب وتعرض بعضها لتشويه كبير."

وكان أعلى رقم استقبلته المقبرة في شهر واحد ٥١٦ جثة في نيسان عام ٢٠٠٦ بعد شهرين من تفجير المزار في سامراء.

ومن الاسباب التي أدت الى تراجع أعداد الخسائر البشرية في الشهرين الماضيين زيادة في القوات الامريكية قدرها ٣٠ ألف جندي وتحسن أداء قوات الامن العراقية والاعداد المتزايدة لوحدات شرطة الاحياء التي شكلها زعماء العشائر.

وقال جبار انه يمكن لكل متعهد من متعهدي دفن الموتى أن يحصل بسهولة على دخل قدره مليونا دينار عراقي في اليوم في ذروة أعمال العنف.